المحاضرة السابعة : القياس (مفهومه ، أنواعه ، المقيس و المقيس عليه)

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولًا عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب، وقد أخذ السيوطي بهذا التعريف، وزاد عليه : "وهو معظم أدلة النحو، والمعولّ في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع".

أنواع القياس:

للقياس النحوي أنواعٌ عدة أبرزها:

أ- القياس الأصلي: وبعضهم يسميه القياس العام، وهو إلحاق اللفظ بنظيره المسموع والمماثل، ولقد استعمله النحويون في كثير من الأحكام، وبخاصّة في أبنية المصادر والجموع، وتصريف الأفعال، والصيغ الصرفية.

ب- قياس التمثيل المقصود بقياس التمثيل: إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه بقولهم: إن اللغة لا تثبت بالقياس. ويأخذ النحاة بقياس التمثيل لإثبات أصل الحكم، وكثيرًا ما يرجعون إليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع، ويكون قياس التمثيل صحيحًا، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ متى كان وجه الشبه بين الأصل والفرع واضحًا، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الأصل.

ت- قياس الشبه هو أن يُحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي عليها الحكم في الأصل. وهو نوع لا تراعى فيه العلة. بإلحاق الفرع على الأصل وحمله عليه لشبه بينهما غير العلة، نحو إعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل، ولا وجود لعلة تذكر، في تخصصه (بعد شياعه)، وإعراب الاسم لإزالة اللبس، فهو يأتي في الكلام بأوجه متعددة المعاني

لا يميز بينها إلا الإعراب، فالاسم يأتي مبتدأ ويأتي فاعلًا، ويأتي مفعولًا، ويأتي اسمًا مجرورًا.

ث- قياس العلة وهو حمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي علق عليها الحكم في الاقتراح في علم أصول النحو العربي مثل حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد. قياس العلة يقصد به وجود علة بين الأصل والفرع، وله أقسام متعددة، أحدها أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، وثانيها قياس المساوي وهي أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء، وثالثهما قياس الأدنى وهي أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل.

ج- قياس الطرد وهو ما يوجد معه حكم في القياس، وتنتفي فيه المناسبة في العلة، وهو ليس شرطًا في القياس، وهناك من النحويين من لا يراه حجة لأنه يفقد غلبة الظن، فعدم انصراف "ليس" لا يعد سببًا في بنائها لأن البناء أصل في الأفعال، وإلا انجر عدم الانصراف على جميع الأفعال، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير متصرف، ويرد ابن الأنباري قياس الطرد، ولا يعتبر الطرد علة، لأنه لا وجه فيه للمشابهة.

ح- قياس إلغاء الفرق يكون ذلك بتبيين أن الفرع لم يختلف مع الأصل إلا في أمور لا تبطل اشتراكهما في الحكم. نحو: قياس الظرف على المجرور. فهما يتفقان دائمًا إلا فيما لا يرتبط بالحكم.

أركان القياس :

للقياس أربعة أركان وهي الأصل : وهو المقيس عليه، الفرع : وهو المقيس، الحكم، العلة الجامعة. قال ابن الأنباري : " وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لا يسم فاعله، فتقول: اسم أسند إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل. فالأصل: هو الفاعل، والفرع : ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، أصل القياس وهو في الأصل ما قيس عليه غيره في

الحكم، ويراد به هنا: المقيس عليه وقد يكون أصلًا لفرع متعدد. ويشترط في المقيس عليه أن يكون مطردًا في السماع والقياس معًا؛ بمعنى أن لا يكون خارجًا عن سنن القياس. وهذا هو القيد الوحيد الذي اشترطه النحاة في المقيس عليه ، الفرع والفرع أي "المقيس" : هو ما انقاس على غيره؛ ويراد به ما لم يُسمع عن العرب، وإنما أريد إلحاقه بالمسموع عنهم إذا كان في معناه، فيأخذ بذلك حكمه؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم حكمًا. وينقسم المقيس إلى قسمين، قياس النصوص اللغوية المسموعة عن العرب، وقياس على الأحكام الناشئة عن الظواهر النحوية.